تعليم الكبار في حالات الطوارئ والأزمات

.. حتمية أم رفاهية؟

إعداد

أ.م.د/ عاشور أحمد عمري

أستاذ أصول التربية وتعليم الكبار المساعد بجامعة عين شمس

رئيس الهيئة العامة لتعليم الكبار – مصر

مقدمة:

يشهد العالم – في الأونة الأخيرة – تغيرات وتطورات خطيرة جعلتنا نعيش في سياقات نظام عالمي جديد له أبعاده المتنوعة والمتناقضة سياسيًا، واقتصاديًا واجتماعيًا؛ نتج عن كل هذا تحديات ومخاطر طارئة لم تكن متوقعة، كانتشار الأمراض والأوبئة مثل "فيروس كورونا المستجد COVID19"، أو كثرة الحروب والنزاعات المسلحة، التي نتج عنها ما يسمى بـ **"حالات الطوارئ"**، التي أدت إلى وجود أعداد كبيرة من المشردين – اللاجئين والنازحين– على مستوى العالم؛ فتأزمت أوضاعهم نتيجة تحولهم – بشكل مفاجئ– من مواطنين مستقرين في بلادهم إلى لاجئين أو نازحين في أماكن أخرى غير مستقرة.

وفي هذا السياق، شهد أكثر من بلد عربي – خلال السنوات القليلة الماضية– اشتعال الصراعات والنزاعات المسلحة، الأمر الذي فاقم من ظاهرة نزوح السكان من مناطق سكنهم إلى مناطق أكثر أمنًا، سواء داخل بلدانهم، أو خارجها إلى دول الجوار، وكان لتفجر الصراع في **"سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا"** على وجه الخصوص أثرٌ كبيرٌ على تزايد أعداد اللاجئين والنازحين بشكل غير مسبوق، الأمر الذي فاقم من معاناة الكبار في تلك الدول، وبخاصة هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم في وضع اللجوء، ومن ثم تعرضوا للعديد من المشكلات الخاصة بـالأمن والسلامة، والتعليم، والصحة، والعمل، والغذاء، والتعايش .. إلى غير ذلك من المشكلات.

وفي الوقت الراهن، يؤكد السياسيين أن الحرب الدائرة الآن بين روسيا وأوكرانيا هي بمثابة إرهاصات لنشوب حرب عالمية ثالثة مدمرة، قد تستخدم فيها الأسلحة النووية والبيولوجية، مما قد يهدد البشرية بأكملها، تلك الحرب التي بدأتها روسيا ضد أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ – وما زالت مستمرة– والتي ينتج عنها نزوح ملايين الأوكرانيين إلى الدول المجاورة، تلك

النزاعات التي تنذر بوجود أعداد مضاعفة من اللاجئين والنازحين حول العالم إذا ما امتدت تلك الحروب وشملت مناطق ودول أخرى.

الأمر الذي يجعل مشكلة اللاجئين والنازحين في العالم من أكثر القضايا الدولية تعقيدًا في الوقت الحالي، حيث يوجد ملايين اللاجئين حول العالم الذين يحتاجون إلى الرعاية والملاذ الآمن والمستقر؛ فضلاً عن حاجتهم إلى الخدمات الإنسانية، والاجتماعية، والتربوية، وبخاصة تلبية الاحتياجات التعليمية للصغار والشباب الذين انقطعوا عن النظام المدرسي، أولئك الذين يحتاجون فرصًا ثانيةً للتعليم؛ والتعلم للدمج ومواصلة التعلم مدى الحياة، سواء عند انتهاء حالة الطوارئ والعودة إلى وطنهم الأصلي فلا يفوتهم الكثير، أو مواصلتهم التعليم والتعلم حتى تتبدل حالة الطوارئ تلك مستقبلاً فينال النازحون واللاجئون حقهم في التعليم – سواء أكانوا كبارًا أم صغارًا – كحق أصيل من حقوق الإنسان على هذا الكوكب، والذي تحرص عليه العديد من المنظمات الحقوقية والإنسانية؛ باعتباره حقًا إنسانيًا.

كما أن الحالات الطارئة التي يشهدها العالم بسبب انتشار الصراعات والنزاعات المسلحة في أنحاء مختلفة من العالم – وبخاصة عالمنا العربي– أو بسبب الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يسببها الإنسان؛ تؤدي إلى وجود عدد متزايد من المشردين واللاجئين، الذين يتركون منازلهم وأوطانهم؛ بحثًا عن أماكن آمنة تمنحهم المأوى المؤقت، فضلاً عن احتياجاتهم المتزايدة من المساعدات الإنسانية، مثل هذه الأوضاع الطارئة تحول دون حصول عدد كبير من الصغار والكبار على حقهم في التعليم.

وقد فرضت قضية التعليم في حالات الطوارئ نفسها كحق إنساني أصيل، وأثارت اهتمام المنظمات الإنسانية والدولية المختلفة، التي عملت على إنشاء شبكات وكيانات مشتركة تهتم بمجال التعليم في حالات الطوارئ كعمل إنساني وتنموي؛ لتأمين فرص التعليم الجيد والمنصف

والشامل للجميع، فضلاً عن الحماية الجسدية بدءًا من حالة الطوارئ وصولاً لحالة التعافي بعد الأزمة؛ حتى أصبح التعليم ضرورة مُلحة كبند أساسي من بنود الاستجابة للحالات الطارئة من قبل المجتمعات المدنية والمنظمات الإنسانية المختلفة.

ماهية حالات الطوارئ وطبيعتها: State of Emergency

الشبكة العالمية الأيني: تناولت مفهوم الطوارئ على أنها: "الحالة التي تكون فيها أرواح ورفاهية وكرامة الناس المتضررين معرضة للخطر، بسبب الأزمات التي هي من صنع الإنسان، أو الكوارث الطبيعية، أو بسبب عدم الاستقرار الأمني، والنزاعات المسلحة"، كما عرفتها منظمة إنقاذ الطفولة – بأنها: "حالة الأزمة التي تسيطر على قدرة المجتمع وتحول دون مواجهتها بمصادره وحده، وتشمل هذه الأزمة: "المخاطر الطبيعية كالفيضانات والزلازل، أو تفشي الأمراض والأوبئة كالكوليرا، أو أزمات من صنع الإنسان كالصراعات والاضطرابات المدنية".

كما يمكن تعريف –حالات الطوارئ في هذه الورقة – بأنها: "تلك الظروف المفاجئة والاستثنائية التي يمر بها مجتمع معين أو دولة ما، في حقبة زمنية محددة، تتسبب هذه الظروف في معاناة إنسانية، أو تهديدات للحياة وسبل العيش الكريم، ينتج عنها حالة من عدم الاستقرار داخل المجتمع ومؤسساته، مما يتطلب اتخاذ تدابير سريعة ومحددة لمواجهتها بما يحقق الاستقرار المجتمعي والإنساني، وقد تنشأ هذه الحالات الطارئة نتيجة للآتي:

- **الأزمات الخارجية**: التي تُحدث تغيير حاد ومفاجئ في الوضع الدولي الراهن.
- **الأزمات الداخلية**: التي تمس كيان الدولة الداخلي، وتهدد أمنها القومي.
- **تفشي الأمراض والأوبئة**: كفيروس كورونا المستجد، والإيدز .. وغير ذلك.
- **الأزمات والكوارث الطبيعية**: كالزلازل، والفيضانات، والأعاصير.
- **أزمات النزاعات المسلحة**: بما في ذلك النزاعات الداخلية، والحروب الخارجية.

- **أزمات الإرهاب الدولي**: والذي يمثل شكلاً من أشكال الممارسة غير المشروعة.

مما سبق يتضح أن حالات الطوارئ تتصف بالآتي:

- **مفاجئة**: بمعنى أنها تأتي بشكل مفاجئ، وسريع، وغير متوقع.
- **مؤقتة**: تأتي بشكل مؤقت غير مستديم، قد يطول أو يقصر حسب طبيعة الظرف الطارئة.
- **مقلقة**: فهي موقف استثنائي خطير يقلق الأفراد والمجتمعات والمؤسسات.
- **مهددة**: تهدد بقاء الإنسان، وتزعزع استقرار الحياة العادية.

الفئات المتضررة في حالات الطوارئ:

من خلال تعريفات حالات الطوارئ؛ اتضح أنها تشير إلى أية منطقة تعرضت لتداعٍ حادٍ وسريع للأحداث، مما تسبب في معاناة إنسانية، وتهديدات للحياة ورفاهيتها لجميع الأفراد في مناطق الطوارئ، وينقسم هؤلاء إلى: **"لاجئين"** لدى دول مضيفة، أو **"نازحين"**، أو متواجدين في مجتمعهم الأصلي وسط الصراع العسكري، أو السياسي، أو غيره، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١- **اللاجئ**: جاء تعريف اللاجئ – وفق الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ١٩٥١- بأنه: "كل شخص خارج بلد جنسيته الأصلية نتيجة خوفه من التعرض للاضطهاد بسبب: "عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية، وغير قادر أو غير راغب في الاستفادة من الحماية التي تقدمها تلك البلاد. أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد. ويمكن أن يتسع مفهوم اللاجئ – وفقًا لما نصت عليه **"اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٩"**، في المادة الثانية – ليشمل: "كل شخص يجد نفسه مضطرًا بسبب عدوان أو احتلال خارجي، أو سيطرة

أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من بلده الأصلي، أو من البلد الذي يحمل جنسيته، إلى أن يترك محل إقامته المعتادة للبحث عن ملجأ له في مكان آخر خارج بلد منشأه الأصلي، أو البلد الذ يحمل جنسيته".

٢- **النازح**: هو الشخص الذي أُجبر على الفرار أو مغادرة منطقة سكنه؛ لإيجاد مكان آمن داخل بلاده عوضًا عن اجتياز حدود دولته إلى دولة أخرى، ويكون ذلك لأسباب مماثلة لأسباب اللاجئين، مثل "الحروب، والنزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، أو انتهاكات حقوق الإنسان"، إلا أن النازحين قانونيًا يبقون تحت حماية حكومتهم، حتى لو كانت حكومتهم سببًا للنزاع، بينما تكون حماية اللاجئ مسؤولية دولة الملجأ والمجتمع الدولي.

٣- **المهاجر**: هو شخص اختار الانتقال خارج حدود دولته، ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت، بل لتحسين حياته بشكل أساسي، من خلال إيجاد فرص عمل جيدة، أو في بعض الحالات من أجل التعليم، أو لأسباب أخرى. وعلى عكس اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى وطنهم بأمان، لا يواجه المهاجرون مثل هذه العوائق للعودة، حيث تتعامل الدول مع المهاجرين بموجب القوانين والإجراءات الخاصة بالهجرة.

مما سبق، يتضح أن هناك فارقًا كبيرًا بين مصطلحي **"اللاجئ، والنازح"**، لأن وضع اللاجئ في القانون الدولي يختلف اختلافًا جذريًا عن النازح داخل وطنه، والسبب في ذلك أن اللاجئ شخص أجنبي عن المجتمع الذي يفر إليه من الاضطهاد، عكس النازح الذي لا يزال يقطن وطنه، كما لا يوجد في اتفاقية جينيف ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين حق واحد يمكن تطبيقه بصورة منطقية على المشردين الذين لم يغادروا بلادهم. الأمر الذي يترتب عليه ضعف قدرة المجتمع الدولي على الوصول إلى النازحين داخل أوطانهم لإغاثتهم، على عكس الحال مع اللاجئين، لأنه يصعب التدخل في الشئون الداخلية للدولة.

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاقية خاصة بالنازحين داخليًا مثل اتفاقية اللاجئين ١٩٥١، إلا إنه يوجد مبادئ توجيهية بخصوص النازحين داخليًا، مثل: **"اتفاقية الاتحاد الأفريقي ٢٠٠٩"** لحماية ومساعدة النازحين داخليًا على المستوى الإقليمي، التي تنص على التزام الدول الأعضاء بتوفير المساعدات الإنسانية الكافية؛ كالتعليم، والصحة، والأمن، وكذلك **"مبادئ الأمم المتحدة ١٩٩٨ بشأن النزوح الداخلي"**، التي تؤكد على حقوق الإنسان، وتتضمن أحكام القانون الإنساني ذات الصلة بالنازحين داخليًا.

ومن هذا المنطلق؛ فإن علماء الاجتماع يرون أن حقيقة النزوح عن الديار واحدة، سواء أكانت فرارًا إلى الخارج، أم التماسًا لملاذ آمن في بقعة أخرى داخل الوطن؛ ويرون أنه إذا كان اللاجئون، والنازحون داخل أوطانهم جماعتين مختلفتين من الأشخاص في نظر القانون، إلا أنهم يعانون نفس المعاناة ولا يجب التفرقة بين الاثنين لأنهم يحتاجون نفس الرعاية والملاذ الآمن، كما أن الدعوة إلى بسط مظلة حماية اللاجئين الدولية ليستظل بها النازحون داخل أوطانهم، هي رؤية فكرية ذات صبغة إنسانية يجب دعمها، وتبصير القانون الدولي بها.

مشكلات الكبار في بيئات الطوارئ:

تشهد كثير من دول العالم – وبخاصة وطننا العربي – سيلاً من الصراعات والنزاعات المسلحة، فمن بغداد إلى دمشق، مرورًا بصنعاء وطرابلس، وغيرها من المدن والبلدان العربية نجد أن النزاعات صارت تتوسع بصورة غير مسبوقة، حتى أصبح الطريق إلى السلام يضيق يومًا بعد يوم، مما يجعل المتضررين ينزحون ويلجأون إلى المناطق الأكثر أمنًا وسلامةً لهم ولأطفالهم بعيدًا عن تلك الحروب والنزاعات المسلحة، ولا شك أن تزايد أعداد اللاجئين في مناطق اللجوء والنزوح قد فرض متطلبات كثيرة على المستوى الخدمي، والذي قد لا تستطيع معه الدول

المستضيفة الوفاء بها؛ لذا تكون المعاناة في تلك الدول المستضيفة، وأيضًا للمستضافين من اللاجئين والنازحين، ومن ثم ظهور العديد من المشكلات التي تواجههم، من أبرزها:

١- المشكلات التعليمية:

تعد مشكلة التعليم واحدة من أعقد وأخطر مشكلات النازحين واللاجئين في حالات الطوارئ، إذ إنها لا تهدد حاضرهم فحسب، بل ومستقبلهم أيضًا، فالصراعات والنزاعات المسلحة أدت إلى انهيار العملية التعليمية بأثرها في بيئات الطوارئ ، بالتوازي مع الضغوط المتزايدة على الخدمات التعليمية في الدول المستضيفة؛ نتيجة تصاعد موجات النزوح القسري واللجوء لهذه الدول، وعدم تمكن النازحين واللاجئين من الحصول على الخدمات التعليمية في المخيمات والمناطق التي نزحوا إليها. ويمكن رصد أبرز المشكلات التعليمية الناجمة عن حالات الطوارئ على النحو التالي:

أ- ارتفاع أعداد غير الملتحقين بالتعليم:

رغم أن التعليم يعد حقّا أساسيّا من حقوق الإنسان، إلا أن الاهتمام به لم يبلغ المستوى المطلوب في بيئات الطوارئ، وقد دقت المنظمات الدولية والحكومية ناقوس الخطر، بعد أن كشفت التقارير العالمية الخاصة بالتعليم أن النسبة الأكبر من الطلاب اللاجئين لم يلتحقوا بالمدارس، سواء أكانت هذه المدارس تابعة للدولة المضيفة للاجئين، أم مراكز التعليم المؤقت الخاصة بهذه الفئة، أم مدارس خاصة يلتحقون بها.

ب- زيادة نسب ومعدلات الأمية:

رغم أن التعليم يعد حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان، إلا أن أعداد الأميين من النازحين واللاجئين تتزايد بشكل ملحوظ في بيئات الطوارئ؛ نتيجة عدم التحاقهم بالتعليم النظامي من الأصل في موطنهم الأساسي، أو تسربوا من التعليم؛ نتيجة الظروف التي تعرضوا إليها، حيث

أدت عمليات القصف المتبادل بين أطراف الصراعات الداخلية إلى تدمير المنشآت التعليمية، أو استخدامها كمناطق تمركز عسكري، فضلاً عن تخصيص بعض المدارس والجامعات لإقامة النازحين من مناطق الصراعات مما يؤدي للضغط على المنشآت التعليمية المتبقية.

وفي هذا الصدد، أكدت منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة في تقريرها "**التعليم تحت النار**" أن الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط منعت نسبة كبيرة من الأطفال من الالتحاق بالتعليم في كل من: **"سوريا والعراق، واليمن، وليبيا، وجنوب السودان"**، فضلاً عن زيادة نسبة التسرب منه، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب الأمية في تلك البلدان.

ت- إحجام الكبار عن الالتحاق ببرامج تعليم الكبار:

أفادت التقارير الدولية أن معظم اللاجئين الكبار يحجمون عن الاتحاق ببرامج تعليم الكبار؛ نتيجة لظروف الطوارئ وعدم الاستقرار والعوذ، فضلاً عن عدم قناعة كثير منهم بجدوى التعليم من الأصل، ويرجح الباحث أن السبب في هذا يرجع إلى غياب البعد التوعوي والإعلامي في أماكن النزوح واللجوء، التي تخاطب وتقنع الجمهور المستهدف، وأيضًا ضعف التعزيز المادي والمعنوي المقدم لهم، فضلاً عن ضعف المبادرات المقدمة من المجتمع المدني الذي تخلى – إلى حد كبير– عن مسؤولياته المجتمعية والإنسانية تجاه تعليم الكبار في بيئات الطوارئ.

ث- المناهج والبرامج لا تلبي احتياجات النازحين الكبار:

يتطلب تعليم الأفراد فى حالات الطوارئ مناهج تعليمية مختلفة عما يُقدم للمتعلمين فى الحالات المستقرة؛ وذلك لاختلاف احتياجاتهم الجسدية، والنفسية، والمعرفية، وقد أفادت التقارير بمحدودية توافر مناهج تعليمية تناسب الدارسين الكبار النازحين، وتتسق ومشكلاتهم واحتياجاتهم في المجتمعات المستضِيفة لهم، حيث أجمع معظم أفراد عينة المقابلة إلى أن المشكلات المتعلقة بالمناهج تتمثل في الآتي:

- عدم وجود مناهج من الأصل تعبر عن احتياجات ومشكلات الكبار في بيئات الطوارئ.
- محدودية تعديل مناهج الكبار في الدول المستضيفة؛ لتناسب احتياجات النازحين الثقافية والاجتماعية والنفسية، مما يجعلها مناهج نمطية لا تضيف قيمًا جديدة تتسق مع واقع النازحين الكبار.
- اللغة التي تُكتب وتُدرس بها المناهج عادة ما تكون لغة المجتمع المستضيف، وهذا ما يوجد صعوبة لدى الأفراد.
- اللغة التي تدرس المناهج لغة المجتمع المستضيف، وبالتالي قد تحتوي كلمات غير واضحة الدلالة للنازحين، ومن هنا قد يفتقد النازح وسيلة التواصل الأساسية.

ج- مشكلات متعلقة بمعلمي تعليم الكبار:

يواجه المعلمون في بؤر الصراعات المسلحة تهديدات مباشرة لحياتهم، وهو ما يدفعهم للنزوح إلى مناطق أكثر أمنًا، تضمن لهم الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، ومن ثم يتم إغلاق المؤسسات التعليمية في بؤر الصراعات الأكثر احتدامًا.

وفي هذا الصدد، تؤكد التقارير الدولية أن معظم الدراسين الكبار يتم تعليمهم من خلال مُعلمين غير مؤهلين من الأصل للتعامل مع متعلمين من بيئات اجتماعية، وتاريخية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية مختلفة، ومن مناطق صراع مختلفة الأسباب والأبعاد، إلى جانب أنهم غير مؤهلين للتعامل النفسي مع متعلمين متضررين نفسيًا؛ بسبب ما عانوه أثناء فترة الصراعات، وأثناء اللجوء وبخاصة إحساسهم بعدم الأمان، وضعف الأمل فى المستقبل الآمن فى دولهم؛ مما ينتج عنه: "تسرب معظم الدراسين من حلقات الدراسة، وضعف تحقيق أهداف التعلم، وبخاصة الوجدانية، والقيمية، والاجتماعية، ممارسة المزيد من الضغط النفسي على المتعلمين؛ نتيجة عدم تفهم المعلمين لوضعهم.

٢- المشكلات الصحية:

إن الحالات الطارئة الناتجة عن الحروب، والنزاعات، والكوارث لا تقتصر آثارها على المشكلات النفسية فحسب؛ بل تشمل مختلف جوانب صحة اللاجئين والنازحين النفسية، والجسمية، والعقلية، وقد تتفاعل هذه الجوانب معًا وتتبادل التأثير، بل يمكن أن تكون مشكلة صحية معينة سببًا في مشكلة صحية أخرى؛ لذا يجب توفير الحق في الصحة للاجئين والنازحين – وبخاصة النساء والأطفال – والتأكيدعلى تمكين الدارسين الكبار وموظفي التعليم من الحصول على أعلى مستوى ممكن من الصحة، وعلى هذا الأساس تتمثل أبرز المشكلات الصحية للاجئين والنازحين في الآتي:

٣- المشكلات النفسية والعقلية

تؤكد التقارير الدولية أن الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية تسفر عن كم هائل من المعاناة الاجتماعية والنفسية للسكان المتضررين، والحق أن الآثار الاجتماعية والنفسية للطوارئ قد تكون وخيمة على المدى القصير؛ إلا أنها أيضًا قد تعصف بالصحة العقلية، والنفس اجتماعية للمتضررين على المدى البعيد، مما يكون له أثر كبير في تهديد خطير للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومن ثم، فإن حماية وتحسين الصحة العقلية والنفس اجتماعية للسكان تمثل إحدى الأولويات في حالات الطوارئ.

٤- المشكلات القانونية:

أفادت التقارير الدولية أن اللاجئين الكبار يواجهون العديد من المشكلات القانونية، مثل غيرهم من الفئات المهمشة والمستضعفة الأخرى، وغالبًا ما ترتبط هذه المشكلات بصورة مباشرة بتشرد ونزوح هؤلاء اللاجئين، من بينها:

أ- **مشكلة الإقامة**: التي تعد من أهم المشكلات القانونية التي يتعرض لها اللاجئون، فبدون تصريح الإقامة يصبح وضع اللاجئ غير قانوني، مما يُعرّضه للمداهمة الأمنية والاعتقال.

ب- **صعوبة العودة للوطن**: حيث إن اللاجئين ممنوعون من زيارة وطنهم الأصلي فلسطين، وفقًا لشروط اللجوء المتفق عليها، وهذا يعد خرقًا واضحًا لحقوق الإنسان.

ت- **عدم تسجيل المواليد الجدد**: فهناك مشكلة فقدان الأوراق الثبوتية خلال عمليات هروب اللاجئ من وطنه الأصلي إلى أرض اللجوء، ومن ثم ظهور مشكلة عدم تسجيل الزواج أو المواليد الجدد.

ث- **مشكلات تسجيل الزواج أو الطلاق**: تختلف مشكلة تسجيل عقود الزواج والطلاق من دولة إلى أخرى، نتيجة التضارب بين الأطر القانونية بين الدولة الأم والدول المستضيفة، فعلى سبيل المثال: لا يحتاج الزواج في سوريا إلى توثيق من المحكمة، بينما يكون التوثيق مطلبًا أساسيًا في دول أخرى مثل: "الأردن، ومصر"، وإثبات العلاقات الأسرية والعائلية هي خطوة ضرورية للحصول على أنواع محددة من الإغاثة الإنسانية التي توفرها بعض المنظمات، والتي قد تنتهي بفشل إثبات تلك العلاقات الأسرية.

٥- المشكلات الاجتماعية:

تتمخض عن حالات الطوارئ العديد من المشكلات، سواء على مستوى الفرد، أو الأسرة، أو المجتمع، إذ إن حالات الطوارئ تقوض فرص دعم الحماية الطبيعية، وتعمل على زيادة المخاطر الناجمة عن المشكلات المختلفة، وتعميق هوة المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالجور والظلم الاجتماعي. ومن أبرز المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها اللاجئون والنازحون في حالات الطوارئ (**التفكك الأسري**) فكثيرًا ما يحدث الانفصال بين أفراد الأسرة الواحدة بسبب الهجرة القسرية أو اللجوء، فضلاً عن حدوث تغيير في الأدوار والمسؤوليات الأسرية نتيجة الأوضاع الجديدة في مناطق النزوح واللجوء، و(**زيادة معدلات الفقر والتهميش**) حيث تشير التقارير الدولية التي ترصد أوضاع اللاجئين والأطفال وعائلاتهم في المخيمات، إلى أن معظمهم اللاجئين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة؛ يعانون من فقر متعدد الأبعاد، أي أنهم محرومون من الحد

الأدنى من الاحتياجات الأساسية، فضلاً عن (**انتشار الاستغلال والانتهاك الجنسي**) الذي ينتشر بشكل ملحوظ داخل المخيمات ومعسكرات اللجوء، وفي مناطق النزاعات المسلحة.

حتمية تعليم الكبار في حالات الطوارئ:

يُعّرف "التعليم في حالات الطوارئ" بأنه: "عملية نقل الطالب والمعلم من ظروف غير طبيعية تعرضوا لها، وتسببت لهم بأذى نفسي أو جسدي إلى الحياة الطبيعية، وإلى التعليم الرسمي بشكل تدريجي، مع توفير الحماية لهم، وتقبل كافة ردود الأفعال الناتجة عن تلك الظروف غير الطبيعية التي مروا بها".. وعلى هذا، يمكن تعريف **"تعليم الكبار فى حالات الطوارئ"** بأنه: "مجموعة الإجراءات والأنشطة والخبرات التعليمية – الصفية واللاصفية– التى يتلقاها الكبار، أو يشاركون فيها أثناء أو بعد حالات الطوارئ، وذلك من أجل تحقيق التعافي من الأزمة، ووصولاً بهم إلى نمو شامل ومتكامل، من أجل مستقبل أفضل ومستقر.

مما سبق، يتضح أن تعليم الكبار يلعب دورًا مهمًا في حالات الطوارئ، حيث يهدف إلى تقديم حماية: "معرفية، وجسدية، ونفسية، واجتماعية"، من أجل الحفاظ على الأرواح وإنقاذها، ومساعدة المتضريين (اللاجئين والنازحين) على مواجهة المستقبل والتعايش معه، ومن هنا فإن أهمية الاهتمام بالكفايات المهنية لمعلم الكبار في حالات الطوارئ تأتي من أهمية تعليم الكبار نفسه – ولاسيما في أوقات الأزمات– كحق إنساني أصيل للنازحين الكبار. ويمكن تحديد أهمية تعليم الكبار في حالات الطوارئ على النحو التالي:

١- **تعزيز فرص الحماية والبقاء**: حيث يوفر تعليم الكبار المعرفة والمهارات اللازمة للبقاء في حالة الأزمة، من خلال نشر المعلومات المتعلقة بإنقاذ حياة الأفراد والسلامة من الصراعات المسلحة "القصف والتدمير، أو تفشي الأمراض والأوبئة .. وغيرها).

٢- **تعزيز فرص التكيف والاندماج**: وذلك من خلال تخفيف الأثر النفسي والاجتماعي للنزاعات والكوارث عبر مساعدة الكبار على استعادة الثقة بالنفس، والقدرة على التأقلم والتعايش والاندماج والتكيف مع المجتمع المضيف.

٣- **تعزيز فرص الوقاية من الأمراض والأوبئة**: يُعد تعليم الكبار من الوسائل الأقوى لتحسين صحة الأفراد والشعوب، فالتعليم ينقذ أرواح ملايين من الأمهات والأطفال، كما يساعد في الوقاية من الأمراض واحتواء خطرها، ويمثل عنصرًا مهمًا في إطار الجهود المبذولة من أجل الحد من سوء التغذية، وذلك من خلال الرسائل الصحية المتضمنة، وزيادة الوعي.

٤- **حماية الكبار من الاستغلال والأذى**: وذلك بحمايتهم من الاستغلال والأذى، مما في ذلك اختطاف الأطفال وتجنيدهم في مجموعات مسلحة، وفي أعمال العنف الجنسي.

٥- **تعزيز فرص بناء السلام**: الإغاثة الإنسانية وقت الكوارث، والصراعات، والجهود الرامية لتحقيق الأمن والسلام.

٦- **تعزيز فرص التمكين الاقتصادي**: تؤكد الدراسات العلمية أن تعليم الكبار يلعب دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا يتطلب تبني وتطوير مناهج وأساليب لتعليم الكبار تهدف إلى تنمية الظروف الاقتصادية)، والاجتماعية، والبيئية للمتضررين من حالات الطوارئ.

متطلبات تحقيق نجاح برامج تعليم الكبار في حالات الطوارئ:

هناك العديد من المتطلبات الواجب توافرها لتحقيق نجاح برامج تعليم الكبار في أوقات الطوارئ والأزمات، من أبرزها ما يلي:

١. ضرورة وجود رؤية واضحة لتعليم الكبار في حالات الطوارئ من قبل سياسة التعليم بصفة عامة، وتعليم الكبار بصفة خاصة.
٢. وضع معايير للحد الأدنى لتعليم الكبار في حالات الطوارئ.
٣. توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق معايير تعليم الكبار، وتدريب المعلمين والمشرفين والمدربين عليها.
٤. استحداث شعب خاصة بإعداد معلم الكبار بكليات التربية، بحيث تشتمل برامج الدراسة على مقررات نظرية، وأخرى تطبيقية مرتبطة بالكفايات المهنية التي تراعي المتغيرات المجتمعية، والأزمات الطارئة، ومتطلبات العصر بأبعاده المختلفة.
٥. توظيف الكفايات التي تم التوصل إليها في مراحل الإعداد، واعتمادها كأساس ومعايير لاختيار معلمي الكبار، بناء على مواصفات ترتبط بمدي توفر الكفايات المهنية.
٦. تكوين اتجاهات إيجابية لدى المعلمين – أثناء الإعداد– نحو العمل في الظروف الطارئة وأوقات الأزمات.
٧. التكامل بين مؤسسات الإعداد والمؤسسات العاملة في مجال تعليم الكبار في وضع خطط واضحة للتدريب أثناء الخدمة وفقًا للظروف الطارئة.
٨. اعتماد معايير لاختيار وتعيين معلمي الكبار في حالات الطوارئ، تعتمد على الشفافية.
٩. اعتماد توصيف وظيفي لمعلمي الكبار في بيئات الطوارئ، تشتمل على:
   - المشاركة فى إتاحة فرص تعليم وتعلم الكبار المتأثرين بالحالة الطارئة.
   - تصميم وتنفيذ مواقف تعليمية مناسبة كلاً في مجال تخصصه، تحقق الدعم النفسي والاجتماعي، وتنمي المهارات الحياتية لدى الدارسين الكبار.
   - إيلاء اهتمام خاص للكبار ذوي الاحتياجات الخاصة المعاقين، والفتيات، والنساء.

قائمة المراجع:

١. الشبكة العالمية للتعليم في حالات الطوارئ "الأيني" (٢٠١٠): الحد الأدنى لمعايير التعليم في حالات الطوارئ: "الجهوزية والاستجابة"، نيويورك، الآيني، ص٥٠.

٢. Save the children (2009): Education in Emergencies, A toolkit for starting and managing a programme, London. p.2.

٣. - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (١٩٥١): اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، جينيف، ص٣.

٤. منظمة الأمم المتحدة (١٩٦٩): اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا، سلسلة المعاهدات، رقم (١٤٦٩١)، ص ص٣، ٤.

٥. لمزيد من المعلومات راجع إلى اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين

٦. (http://www.unhcr.org/ar/4d11b3026.html).

٧. مايكل باروتشيسكي (١٩٩٨): بين مفهوم اللجوء والنقاش حول النازحين داخل أوطانهم – قضايا خلافية، نشرة الهجرة القسرية، العدد (٣)، برنامج دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، ديسمبر، ص١٢.

٨. جون بنيت (١٩٩٨): الهجرة القسرية داخل حدود الوطن "جدول أعمال النزوح الداخلي"، نشرة الهجرة القسرية، العدد (١)، يناير ١٩٩٨، ص٤.

٩. بونافينتوري روتينوا (١٩٩٩): مفهوم اللاجئ "والنقاش الدائر حول وضع النازحين داخل أوطانهم"، نشرة الهجرة القسرية، العدد (٤)، أبريل، ص ص ٢٩- ٣١.

١٠. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١١): التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١١ "الأزمة الخفية – النزاعات المسلحة والتعليم".

١١. الأمم المتحدة "مجلس حقوق الإنسان" (٢٠٠٨): الحق في التعليم في ظل حالات الطوارئ "تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (٨)، ص٩.

١٢. منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة "اليونيسف" (٢٠٠٥): التعليم في خط النار "النزاع وحرمان الأطفال من التعليم في الشرق الأوسط"، عمان، مكتب اليونسكو الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص١٢.

١٣. إيفا إفرسن، وإلسا أسترغارد (٢٠١٩): مساواة الجندر في التعليم في حالات الطوارئ، نشرة الهجرة القسرية، العدد (٦٠)، مارس، ص١٢.

١٤. الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان: الحق في التعليم في ظل حالات الطوارئ، مرجع سابق، ص١٠.